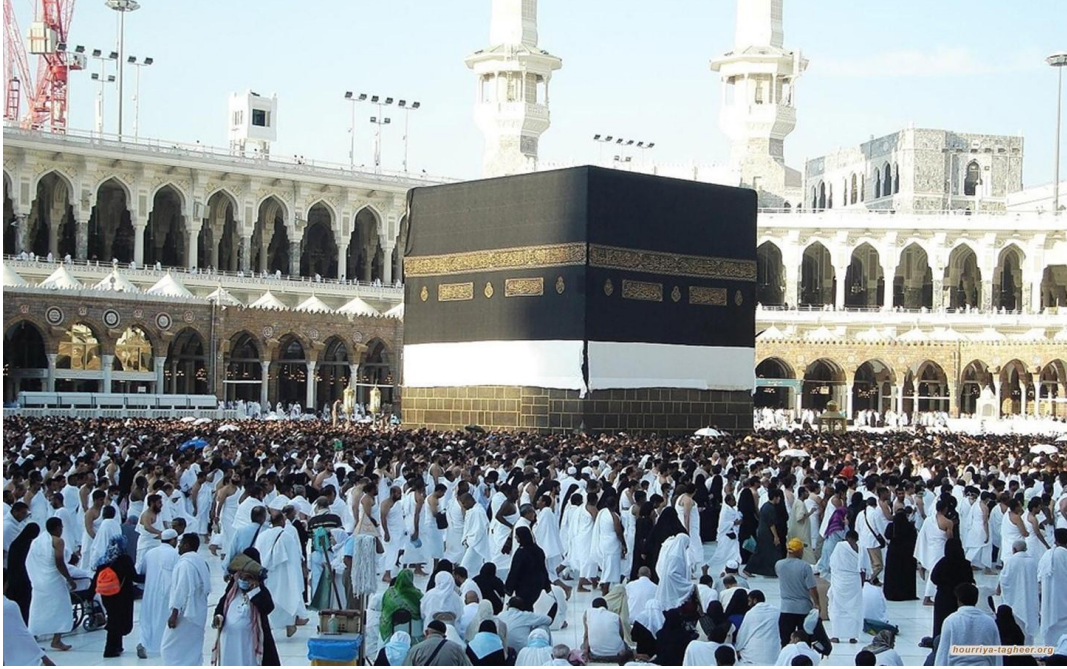


السلطات السعودية تجمد صرف موازنة الحج



وأكدت المصادر أن رئيس لجنة الحج لم يصدر حتى الآن أي توجيهات بالصرف من الموازنة المخصصة للموسم، رغم اقتراب موعد الاستعدادات اللوجستية، ما يثير تساؤلات واسعة حول جاهزية المملكة لتنظيم موسم الحج في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

وربطت المصادر هذا القرار بإعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو تعزيز الدفاعات الجوية وتلبية متطلبات عسكرية متزايدة، في ظل ضغوط سياسية وأمنية متصاعدة، الأمر الذي انعكس مباشرة على القطاعات المرتبطة بالحج والعمرة.

يأتي ذلك في وقت يشهد فيه موسم العمرة تراجعاً غير مسبوق، حيث تشير التقديرات إلى انخفاض أعداد المعتمرين القادمين من الخارج بنسبة تصل إلى 80%، خصوصاً من دول الخليج، التي كانت تشكل العمود الفقري للحركة الاقتصادية في مكة والمدينة خلال شهر رمضان.

وانعكس هذا التراجع بشكل مباشر على قطاع الضيافة، حيث اضطرت فنادق في مكة إلى تسريح أعداد من الموظفين، بعد انخفاض نسب الإشغال إلى مستويات غير مسبوقة، ما كشف هشاشة الاعتماد على المواسم الدينية كمصدر دخل رئيسي دون وجود خطط بديلة.

وامتد الركود إلى الأسواق التجارية في مكة والمدينة وجدة، التي كانت تعتمد بشكل كبير على إنفاق المعتمرين، خصوصاً القادمين من دول الخليج، ما أدى إلى تراجع حاد في المبيعات وإغلاق عدد من المحال أو تقليص نشاطها.

وتشير تقديرات لجنة الحج إلى أن الموسم المقبل قد يكون "مضروباً" في حال استمرار الحرب، في تعبير يعكس حجم القلق داخل الجهات المعنية من انهيار أحد أهم المواسم الدينية والاقتصادية في المملكة.

وحتى في حال انتهاء الحرب، تتوقع الجهات المختصة استمرار التأثيرات السلبية، مع احتمال انخفاض أعداد الحجاج بنسبة تصل إلى 50% مقارنة بالمواسم السابقة، نتيجة استمرار حالة عدم اليقين الأمني والاقتصادي.

ويكشف هذا المشهد عن أزمة أعمق تتعلق بسوء إدارة الموارد والأولويات، حيث يبدو أن ملف الحج، الذي

يمثل واجهة دينية وسيادية للمملكة، بات خاضعاً لحسابات سياسية وعسكرية، على حساب الاستعدادات التنظيمية والخدمات المقدمة للحجاج.

ويرى مراقبون أن تجميد موازنة الحج في هذا التوقيت يبعث برسائل سلبية، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، بل أيضاً على مستوى الثقة بقدرة الجهات المسؤولة على إدارة أحد أكبر التجمعات الدينية في العالم.

كما يطرح هذا القرار تساؤلات حول مدى جاهزية البنية التحتية والخدمات، في حال تم استئناف الموسم بشكل طبيعي، في ظل غياب التمويل اللازم للتجهيزات المبكرة.

اقتصادياً، تمثل مواسم الحج والعمرة أحد أهم مصادر الدخل غير النفطي للسعودية، ومع هذا التراجع الحاد، تواجه الموازنة العامة ضغوطاً إضافية، خاصة في ظل ارتفاع الإنفاق العسكري وتذبذب أسواق الطاقة.

وتعكس هذه التطورات مفارقة لافتة، حيث تتجه المملكة إلى إنفاق مليارات الدولارات على ملفات خارجية وعسكرية، في وقت تتراجع فيه قدرتها على إدارة قطاع داخلي حيوي يشكل ركيزة اقتصادية ودينية أساسية.

كما أن تأثير الأزمة لا يقتصر على الحكومة، بل يمتد إلى آلاف العاملين في قطاعات الفنادق والنقل والتجارة، الذين يعتمدون بشكل مباشر على مواسم الحج والعمرة كمصدر رزق رئيسي.

وتؤكد المعطيات أن الأزمة الحالية ليست طرفية فقط، بل تكشف عن خلل بنيوي في إدارة المواسم الدينية، حيث يغيب التخطيط طويل الأمد لصالح قرارات آنية مرتبطة بالتطورات السياسية.

ويظهر تجميد موازنة الحج كأحد أبرز مظاهر الارتباك في إدارة الملفات الحيوية داخل السعودية، حيث تتراجع الأولويات الدينية والاقتصادية لصالح حسابات الحرب، ما ينذر بموسم حج ضعيف وتداعيات اقتصادية أوسع، في وقت تحتاج فيه المملكة إلى إدارة أكثر توازناً وحساسية لهذا الملف الحساس.